



جامعة مدينة السادات

أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين اداء البنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية

إعداد

الباحثة/ هاجر أشرف علي
معيده بكلية الاقتصاد والإدارة – جامعة ٦ أكتوبر

الباحثة/ فداء محمد عبد الرحيم
معيده بكلية الاقتصاد والإدارة – جامعة ٦ أكتوبر

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الرابع) – سبتمبر ٢٠٢٤ م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

علي، هاجر أشرف؛ عبدالرحيم، فداء محمد، (٢٠٢٤)، "أثر التقييم المحاسبي لتقلبات
سعر الصرف على تحسين اداء البنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية"، **المجلة
العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات،
١٦ (خاص)، ١٤٤٣ – ١٤٧١.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

القسم الأول: الأطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

تمارس البنوك التجارية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لدورها كوسيط مالي بين المنشآت ذات الفائض والمنشآت ذات العجز، لذلك لا بد من ضمان سلامة ومثانة القطاع المصرفي وذلك لماله تأثير كبير ومباشر على الاقتصاد ككل، لذلك تقوم الدول بوضع بعض السياسات واللوائح المساعدة من قطاع البنوك لضمان استمرارية النشاط، وحيث أن الودائع من أهم المصادر لتمويل البنوك لذلك فمن الضروري الاهتمام بسلامة القطاع المصرفي لحماية أموال المودعين وحماية البنوك من مخاطر الإفلاس، ولعل من أكبر المشكلات التي يعاني منها القطاع البنكي في البلدان النامية هي مشكلة تقلبات سعر الصرف وهي المشكلة والتي يعاني منها كثيراً من القطاعات المصرفية بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء (حماده، ٢٠٢٢).

ويحتل سعر الصرف دوراً مهماً في الأنشطة الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط (تجاري، استثماري، خدمي)، حيث يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية بسبب استخدامه كأداة، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، فهو يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها لتحكم مجرى الاقتصاد الداخلي والخارجي، وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة المؤشرات الاقتصادية الجزئية، وتعد المنظومة المصرفية هي الأداة التي تطبق من خلالها الدولة سلطتها النقدية وسياساتها المالية وهي معرضة للمخاطر بسبب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية وهذا لما تقدمه من خدمات متنوعة ومن أمثلة هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والتي من ضمنها مخاطر سعر الصرف (خمقاني، ٢٠٢١).

كما تعد سياسات سعر الصرف أحد العناصر الأساسية في توجيه المعاملات الخارجية للدولة، ومن ثم معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كما أنها تؤثر على الأسعار في الداخل وترتبط بمتغيرات وأدوات السياسة الاقتصادية ككل سواء داخليا أم خارجيا وبالتالي فهي تؤثر وتتأثر بالعديد من المتغيرات إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة التي تعكس وضع اقتصاد الدولة خارجياً أم داخلياً، كما أن اختلال أسعار الصرف يعد من أهم أهداف السياسة الاقتصادية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الاقتصاد وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، لأن اختلال سعر الصرف يؤثر سلباً على التنافسية عن طريق رفع أسعار الصادرات وتدهور الميزان التجاري، إلى جانب إحداث بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية والذي يساهم في التخصيص غير الجيد للموارد، فضلاً عن تأثيره السيئ على الأسواق المالية من خلال رفع درجة المخاطرة ويمكن قياس الخلل في سعر الصرف من خلال الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي في السوق السوداء وفي ضوء الظروف الاقتصادية في مصر واستمرار عجز الموازنة العامة وتزايد الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات وانكشاف الاقتصاد بشكل كبير، فإن تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها الاستقرار الاقتصادي ورفع أداء الاقتصاد المصري يشكل تحدياً كبيراً للسلطات النقدية لاتخاذ قرارات هامة ومصيرية تعمل على تخفيض أثر انتقال أسعار الصرف إلى مؤشر الأسعار والمؤشرات الاقتصادية المختلفة (عبدالله، ٢٠٢٢).

ويمثل الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة، نظراً للدور الهام الذي يقوم به في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح (المودعين، الدائنين، الدولة، المساهمين) فبالنسبة للمودعين، يعتبر الأداء المالي أداة يستطيع من خلاله المودعون معرفة الربحية الناتجة عن أموالهم المودعة بالنسبة للدائنين، يعتبر الأداء المالي وسيلة يستطيع من خلالها معرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بالنسبة للدولة، يشير الأداء المالي إلى مدى قدرة البنك على سداد الضرائب المستحقة عليه وبالنسبة للمساهمين، يشير

الأداء المالي إلى العائد المحقق على أموالهم المستثمرة، وعلى الرغم من أهمية الأداء المالي للبنوك إلا أنه قد يتعرض للعديد من المخاطر ومن أهمها المخاطر الائتمانية خاصة في حالة فشل أحد العملاء أو عجزه عن تسديد الالتزامات المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، حيث تؤثر تلك النوعية من المخاطر تأثيراً كبيراً على الأداء المالي، كما أن فاعلية نظام قياس وتقييم الأداء لدى المنظمات يتوقف على مدى ارتباطها بالاستراتيجيات التنافسية ومحركات الأداء الداخلي والخارجي والتكيف مع التحديات البيئية وإيضاً يساهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية وتحسين مستوى الأداء المالي. ويعتبر الأداء المالي الفعال من أهم المقاييس التي تؤدي إلى بقاء واستمرار المنظمات داخل الأسواق لفترات طويلة (عوض، ٢٠٢١).

وتسعى البنوك التي تواجه على العديد من المخاطر إلى تقييم أدائها المالي لتجنب هذه المخاطر وذلك لأن تقييم الأداء المالي يعد عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق البنك لخطه وأهدافه، وهي ركناً مهماً للعملية الرقابية وتتبع أهمية تقييم أداء البنوك من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساساً لقياس مدى نجاح البنك ومدى سعيه لمتابعة نشاطه لتحقيق أهدافه، وأنه يوفر نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (حسين، ٢٠٢١).

ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى قياس أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية المصرية، بما يضمن تطوير ثقافة تقلبات سعر الصرف من خلال الأداء المالي بالبنوك المصرية ونشر تقارير مالية حقيقية تتصف بالشفافية والنزاهة.
ثانياً: مشكلة البحث:

يكتسي موضوع الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية حيث أن الكثير من المحللين الماليين يرجعون سبب فشل المؤسسات إلى سوء أدائها على اعتبار أن فعالية وفاعلة أداء المؤسسة التوقف على التحكم في تسيير وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية، وأن كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسة للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقاً ويرى الباحثين والإداريين و المستثمرين أن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء واستمرار المؤسسة (Hussien S, et al, 2020).

وارتكازاً على أثر تحليل الأداء المالي يمثل قدرة الشركة على تحقيق ربحية مستدامة خلال فترة محددة، والربحية هي الخط الأول للحماية المالية للبنك ضد الخسائر غير المتوقعة، حيث تعمل على تحسين وضع حقوق الملكية وتحسين الأرباح المستقبلية من خلال استثمار الأرباح المحتجزة ولكن في الآونة الأخيرة كان هناك عدة مشاكل في الأداء المالي للبنوك التجارية نشأت من عدة عوامل تتعلق بالبيئة الاقتصادية، الإدارية، التنظيمية، والتكنولوجية، ولعل أهمها تقلبات السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، الضغوط التنظيمية، المخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر (Osho,2019).

وتعد تقلبات سعر الصرف من أكبر المشكلات التي يعاني منها قطاع البنوك، حيث تمثل المشكلة التي يعاني منها كثيراً في الوقت الحاضر، وذلك لأن التقلبات الحادة في سعر صرف العملة يترتب عليها آثار سلبية بالغة الأهمية على قطاع البنوك التجارية نظراً للاختلالات السياسية والاقتصادية المستمرة، فضلاً عن ذلك تعاني العديد من البنوك التجارية ذات الأنشطة الدولية مشكلات متعددة في عملها، وجزء كبير منها مرتبط بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خسائر ليست في الحساب في نشاط البنوك، وكذلك تؤدي إلى إرباك خططها، وتعطيل تحقيق

أهدافها المرسومة، وأيضاً يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك، على سبيل المثال، إذا كانت العملة المحلية تتدهور مقابل العملات الأخرى، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة في مخاطر السيولة والتمويل، وتزايد في التكاليف المالية على القروض الخارجية، كما قد تؤثر التقلبات على قيمة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية للبنك، مما يؤثر على صحة ميزانية البنك وربحيته، علاوة على ذلك، قد تزيد التقلبات من الضغوط التنظيمية والاستجابة لتغيرات السوق (الكسادى، ٢٠٢٢).

وأشارت بعض الدراسات (Kim M. Et Al, 2024, Oskooee M. Et Al, 2020, Morina) (F. Et Al, 2020):

أن تقلبات سعر الصرف قد تكون ذات تأثير إيجابي وذلك بناءً على الظروف المحددة واستراتيجيات البنك في إدارة تلك التقلبات، وفيما يلي بعض النقاط التي توضح كيف يمكن أن تكون تقلبات سعر الصرف مفيدة للأداء المالي للبنوك التجارية:

- تحقيق أرباح من تداول العملات حيث إن عمليات البيع والشراء الفعالة للعملات يمكن أن تساهم في زيادة الإيرادات.

- الاستفادة من فروقات أسعار الفائدة حيث إن الفروقات في أسعار الفائدة بين الدول يمكن أن تؤدي إلى أرباح إضافية عند إدارة العملات بذكاء.

- زيادة الإيرادات من التحوط المالي حيث إن البنوك التي تقوم بعمليات تحوط ضد تقلبات سعر الصرف باستخدام الأدوات المالية المشتقة يمكن أن تحقق أرباحاً إذا كانت توقعاتها صحيحة بشأن اتجاهات العملة.، هذه الأرباح قد تساهم في تحسين الأداء المالي.

- تنوع المحفظة المالية حيث أن ذلك يساعد في توزيع المخاطر المالية، عندما تتقلب أسعار صرف بعض العملات بشكل سلبي، قد تعوض الأرباح من العملات الأخرى الخسائر المحتملة، مما يؤدي إلى استقرار الأداء المالي على المدى الطويل (Majee,2023).

ومن ثم تتجسد مشكله البحث في تدنى مستويات أداء البنوك التجارية (من حيث مؤشرات الربحية ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة) نتيجة العديد من العوامل أهمها تغيرات سعر الصرف في الفترة الحالية، مع التأكيد على الدور الحيوي للتقييم المحاسبي بشأن هذه التقلبات وكيفية استخدامها في تحسين أداء البنوك

ويمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة الآتية:

- 1- ماهي محددات وعوامل التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؟
- 2- ماهي متطلبات التقييم المحاسبي لتغيرات سعر الصرف (نماذج كمييه ومؤشرات نوعيه)؟
- 3- إلى أي مدى يؤثر التقييم المحاسبي لتغيرات سعر الصرف على تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة حسب ارتباطها بمتغيرات البحث على النحو التالي:

- ١ - دراسات تناولت التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف:
استهدفت دراسة (أبو عميرة، ٢٠٢٠) بعنوان "تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة "١٩٦٢ - ٢٠١٨" باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة "ARDL": دراسة تطبيقية" يعبر سعر صرف عملة الدولة عن مجمل أداء النشاط الاقتصادي، وكذلك مدى قدرة الدولة في التعامل مع العالم الخارجي كما تؤثر السياسة النقدية التي يعتمد عليها في تحديد سعر الصرف على أداء الميزان التجاري، وكذلك حجم الاحتياطات من النقد الاجنبي، وما إلى

ذلك من تأثير سياسات سعر الصرف على حجم الواردات من العالم الخارجي. يركز هذا البحث على تتبع أثر التقلبات في سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة الممتدة (١٩٦٢ - ٢٠١٨)، كما يهدف البحث إلى دراسة التطور الذي حدث لكل من الواردات وسعر الصرف كذلك نمط الواردات المصرية بالإضافة إلى تقدير العلاقة بين كل من التقلبات في سعر الصرف والواردات المصرية، وقد اعتمد على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي للمؤشرات المرتبطة بموضوع البحث، وكذلك استخدام الأسلوب القياسي الذي يعتمد على استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات الظاهرة وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأسمى والواردات المصرية في الأجل القصير في حين تتلاشى تلك التأثيرات في الأجل الطويل، عدم معنوية العلاقة بين إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تم إتباعها في تلك الفترة الممتدة والواردات المصرية.

كما استهدفت دراسة (والي، ٢٠٢١) " أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية" تتناول هذه الدراسة قياس وتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية وذلك في إطار دراسة تطبيقية تشتمل على إحدى عشر شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتتبع قطاع الصناعات الدوائية، وتم الاعتماد على أسلوبين، يتحدد الأسلوب الأول في الاستقرار من خلال الدراسة التنبؤية، والثاني الاستنباط من خلال الدراسة التطبيقية، وتشتمل الدراسة التطبيقية على نوعين من المتغيرات مستقلة وتابعة، وتعتبر المتغيرات المستقلة عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وتم التعبير عنها كمياً بمؤشرين، حيث يتمثل المؤشر الأول في الوزن النسبي لأرباح أو خسائر أسعار الصرف ويتمثل المؤشر الثاني في معدل التقلبات في أرباح أو خسائر أسعار الصرف، بينما يعبر المتغير التابع عن جودة الأرباح وتم قياسه كمياً من خلال نموذج يعتمد في الأساس على جودة المحاسبة الاستحقاقية، ويتحدد الهدف الرئيسي للبحث في صياغة نموذج يعبر عن تأثير الإفصاح عن مخاطر أسعار الصرف في جودة الأرباح، واعتمدت صياغة النموذج بصورة رئيسية على أسلوب تحليل الانحدار وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر أسعار الصرف في جودة الأرباح، وأوصى الباحث بالمزيد من العرض التفصيلي لمكونات مخاطر أسعار الصرف سواء في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة.

كما استهدفت دراسة (Yopez,2022) بعنوان " المحاسبة عن أسعار الصرف الحقيقية في الاقتصادات الناشئة: دور أسعار السلع الاستهلاكية " بتقسيم الأسعار الدولية بشكل تجريبي إلى الأجزاء المكونة لها لدراسة المصادر الرئيسية لتقلبات أسعار الصرف الحقيقية المرتفعة مع التركيز على اقتصادات الأسواق الناشئة (EMEs) وقامت الدراسة بالتطبيق على بيانات ربع سنوية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٥ لـ ٢٨ دولة وقد توصلت الدراسة إلى أن أسعار السلع القابلة للتداول النسبية تمثل معظم التقلبات الملحوظة، أسعار السلع الأساسية العالمية تفسر حوالي ٣٠٪ من تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، صدمات أسعار السلع الأساسية هي المرتبطة بارتفاعات كبيرة ومستمرة في أسعار الصرف الحقيقية في الأسواق الناشئة وايضا أهمية أسعار السلع الأساسية في إدارة سياسة سعر الصرف في الأسواق الناشئة.

كما استهدفت دراسة (Elewa, et al, 2023) بعنوان " تأثير التضخم وأسعار الصرف على توليد القوة النقدية في مصر (لوحة تحليل البيانات) - دراسة تطبيقية " دراسة تأثير التغير الحاد في سعر صرف العملة EXR والتضخم على توليد القوة النقدية لـ GPC في ضوء معايير المحاسبة المصرية

EAS في بيئة الصناعة المصرية المتطورة، وقامت الدراسة بالتطبيق على بيانات رقمية من ٣٨ شركة غير مالية لمدة ٥ سنوات تقابل ١٩٠ ملاحظة سنوية للشركة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين؛ التضخم، EXR و GPC. تقدم النتائج تصورات جديدة للمستثمرين وصانعي السياسات المهتمين بـ EXR والتضخم.

٢ - دراسات تناولت محددات تحسين أداء البنوك التجارية المصرية:

استهدفت دراسة (Odubuasi, et al, 2020) بعنوان " تأثير مخاطر السوق على الأداء المالي للشركات في نيجيريا- دراسة تطبيقية" التحقيق في أحد مكونات المخاطر (مخاطر السوق) والتأكد من كيفية تأثير المخاطر على أنشطة الشركات في نيجيريا. وتمت صياغة أربع فرضيات تتوافق مع أهداف الدراسة وقامت الدراسة بالتطبيق على اثني عشر (١٢) شركة مدرجة في قطاع النفط والغاز في البورصة النيجيرية. تم جمع البيانات الثانوية من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري والبيانات المالية للشركات التي امتدت من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف له تأثير كبير على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين لشركات النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن سعر الفائدة له تأثير كبير على العائد على حقوق المساهمين وتأثير ضئيل على العائد على الأصول، تظهر المزيد من النتائج أن تغير أسعار السلع الأساسية ليس له تأثير كبير على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، كما أن تغير أسعار الأسهم ليس له تأثير كبير على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين للشركات في قطاع النفط.

كما استهدفت دراسة (حسين، ٢٠٢١) بعنوان "أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقي" هدف الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، وقد كان مجتمع الدراسة هو قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من سبعة وثلاثون (٣٧) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري، وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت ثمانية (٨) بنوك تجارية تعمل في بيئة الأعمال المصرية، وقد امتدت فترة الدراسة إلى أربعة سنوات خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥ - ٢٠١٨) وقد توصلت الدراسة إلى ثبوت صحة الفرض الأساسي للبحث وهو وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية.

كما استهدفت الدراسة (حمادة، ٢٠٢٢) بعنوان "دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمنظمة: بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة المصرية" استهدفت الدراسة توضيح دور التحول الرقمي، في تحسين الاداء المالي للبنوك من خلال اختبار مدى وجود علاقة بين العناصر الرئيسية لتحول الرقمي والاداء المالي للبنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة المصرية. وأيضاً الرغبة في دور التحول الرقمي، في تحسين الاداء المالي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وبين تحسين الاداء المالي. مما يدعم التوصية بضرورة الإسراع والعناية والاهتمام بالتحول الرقمي للمنظمات في البيئة المصرية، نظراً للدور الذي تلعبه في تحسين الاداء المالي للشركات وتحقيق الأهداف المخططة. حيث يعد دور التحول الرقمي من أساليب ذات التأثير الهام والمباشر لتحقيق تحسينات مهمة في المنظمة وخلق مساهمات كبيرة في الأداء وميزة تنافسية مستدامة، وإضافة إلى ذلك الاقتناع بأن التحول الرقمي لها دورا هاما في نقل المعرفة، وتحول المنظمات من نطاق العمل التقليدي إلى نطاق العمل الإلكتروني.

كما استهدفت دراسة (Baker, et al, 2023) بعنوان " أثر التكنولوجيا المالية على تحسين الأداء المالي للبنوك - دراسة تطبيقية" أهم التقنيات المالية التي تعتمد عليها البنوك لتحسين أدائها المالي، وقامت الدراسة بالتطبيق على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية، ويتضمن المعلومات والبيانات المالية من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠ وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية لها تأثير إيجابي على إجمالي الودائع وصافي الأرباح، للتكنولوجيا المالية تأثير إحصائي على الأداء المالي مقاسًا بإجمالي الودائع لدى البنوك التجارية، للتكنولوجيا المالية تأثير إحصائي على الأداء المالي مقاسًا بصافي أرباح البنوك التجارية.

٣ - دراسات تناولت العلاقة بين سعر الصرف وأداء البنوك التجارية:

استهدفت دراسة (Hussain, et al, 2020) بعنوان " تأثير الاحتفاظ النقدي وتقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للشركة في كافة قطاعات التصنيع في باكستان - دراسة ميدانية" تأثير دورة التحويل النقدي والحجم والعمر وحركة سعر الصرف على القرارات المالية للشركات وقد استخدمت الدراسة تقنيات تحليل بيانات اللوحة الثابتة في هذه الدراسة؛ OLS المجمعة والتأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة ويتم تطبيق تقنيات التفاعل للتحقق من تأثير سعر الصرف من خلال ضرب هذا المتغير بالمتغيرات الرئيسية لدورة التحويل النقدي، المستحق بالأيام والمستحق بالأيام وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين العائد على الأصول وسعر الصرف خلال فترة المراجعة في حين أن بيتا دورة التحويل النقدي لها قيمة سلبية؛ العمر والحجم إيجابيان وهامان عند مستوى ١% مع العائد على الأصول. ولذلك، فمن المستحسن أن المنظمات التي لديها بعض التدابير للاتفاق على العملات الأجنبية يمكن أن تتبنى بعض تقنيات التحوط المتقدمة لاحتلال مخاطر تحركات أسعار الصرف لتحسين أداء الشركة.

كما استهدفت دراسة (Lushibashi, et al, 2023) بعنوان " آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي لسلسلة التوريد لشركات التعدين - دراسة ميدانية" تحديد تأثير تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على الأداء المالي لشركات التعدين المدرجة في زامبيا، وقد تم استخدام الدراسات الاستقصائية للمستجيبين لجمع البيانات الأولية، وتم استخدام التقارير السنوية لشركة First Quantum Minerals لجمع البيانات الثانوية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طييفة، ولكنها إيجابية بين الأداء المالي للشركة وتعرضها للترجمة من خلال المبيعات. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة وجود علاقة ضعيفة، ولكن إيجابية بين التعرض للمعاملات باستخدام المستحقات التجارية والأداء المالي للشركة.

كما استهدفت دراسة (محمد، ٢٠٢٣) بعنوان "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول على الأداء المالي للشركات العاملة بالقطاع في ظل تحرير سعر الصرف: دراسة تطبيقية" تهدف الدراسة إلى التحقق من مدي وجود تأثير للاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع البترول على الأداء المالي للشركات العاملة به وذلك في ظل تحرير سعر الصرف بعام ٢٠١٦، حيث تضمنت فترة الدراسة عام ما قبل التحرير ٢٠١٦/٢٠١٥ وعام تحرير سعر الصرف في ٢٠١٧/٢٠١٦ والعام التالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وذلك على عينة ميسرة مكونة من ١٦ شركة، وتم قياس الاستثمار الأجنبي لقطاع البترول بنسبتها للناتج المحلي الإجمالي، بينما تم قياس الإداء المالي للشركات بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقد أضاف الباحث كل من تغير سعر الصرف السيولة، معدل الدوران والرافعة المالية كمتغيرات حاكمة استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد للبيانات الجدولية لاختبار الفروض وقد توصلت الدراسة الي وجود تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع البترول على كل من

معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية مع اختلاف الاتجاه، حيث إنه يوجد تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول بينما يوجد تأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط أيضاً بتأثير إيجابي للرافعة المالي على معدل العائد على حقوق الملكية.

• وفي ضوء استقراء وتحليل الدراسات السابقة تتضح الفجوة البحثية من خلال النقاط التالية

ركزت معظم الدراسات (أبو عميرة، ٢٠٢٠، والي، ٢٠٢١، Elewa, et al, Yopez, 2022) على تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة "٢٠١٨-٢٠١٩" باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة "ARDL"، بالإضافة إلى الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح، وايضا تأثير التضخم وأسعار الصرف على توليد القوة النقدية في مصر، بالإضافة إلى المحاسبة عن أسعار الصرف الحقيقية في الاقتصادات الناشئة. كما تناولت معظم الدراسات (حسين، ٢٠٢١، حمادة، ٢٠٢٢، Odubuasi, 2020، Baker, 2023) مخاطر السوق على الأداء المالي للشركات في نيجيريا، بالإضافة إلى الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، وايضا دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمنظمة، وايضا أثر التكنولوجيا المالية على تحسين الأداء المالي للبنوك، وعلي الرغم من تناول دراسة (Hussain, et al, 2020، Lushibashi, et al, 2023، محمد، ٢٠٢٣) تأثير الاحتفاظ النقدي وتقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للشركة بالإضافة إلى تقلبات سعر صرف الدينار وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية، وايضا أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول على الأداء المالي للشركات العاملة بالقطاع في ظل تحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول على الأداء المالي للشركات العاملة بالقطاع في ظل تحرير سعر الصرف، إلي أنها لم تقدم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية بالبيئة المصرية.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية في كونها تركز على قياس أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية المصرية مع تقديم دراسة تطبيقية.
رابعاً: أهداف البحث:

يتجسد الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية المصرية، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
1- بيان محددات وعوامل التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
2- عرض وتحليل متطلبات التقييم المحاسبي لتغيرات سعر الصرف (نماذج كميته ومؤشرات نوعيه).
3- قياس أثر التقييم المحاسبي لتغيرات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية المصرية.

خامساً: أهمية البحث:

يمكن عرض أهمية البحث من المنظورين العلمي والعملي على النحو التالي:
ا- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم إسهام علمي بشأن طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء البنوك التجارية المصرية، وخصوصاً في ظل اهتمام برنامج الإصلاح الاقتصادي بتطوير دور أسواق رأس المال وتمثل الأهمية العلمية فيما يلي:

1- تسليط الضوء على أهم العوامل التي تسهم في تحسين الأداء المالي وفق أسس موضوعية ودقيقة.
2- تعزيز مفاهيم تقلبات سعر الصرف وفقاً لمتطلبات المعايير والإدارات المهنية.

3- ارساء الأسس والمبادئ والنماذج التي تسهم في التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف.
4- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف، وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية.

ب - الأهمية العملية:

- 1- تعزيز أفضل الممارسات لنماذج الأداء المالي التي تستخدمها البنوك التجارية وكيفية تطويرها.
- 2- تعظيم استفادة البنوك التجارية المصرية من الآثار الإيجابية الناتجة عن تحسين الأداء المالي.
- 3- يساعد في تحسين ثقة العملاء في النظام المصرفي، من خلال إثبات أن البنوك يتخذون خطوات لمواجهة تقلبات سعر الصرف، لضمان دقة وموثوقية نماذج الاداء المالي.
- 4- يساعد في تحديد نقاط الضعف المحتملة في النماذج المستخدمة لتقييم تقلبات سعر الصرف بالبنوك التجارية المصرية.

سادساً: منهجية البحث:

يقوم البحث على الجمع بين منهجين وهما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي:

1- المنهج الاستنباطي: تم استخدامه في بناء الإطار النظري للبحث واختبار فروضه، وذلك من خلال الاطلاع على المقالات والرسائل العلمية والكتب والدوريات المختلفة والابحاث المنشورة التي تتعلق بالتأصيل العلمي لمفهوم أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية المصرية.

2- المنهج الاستقرائي: حيث تم صياغة فروض وأسئلة البحث وفقاً لما تم جمعه وتحليله من الدراسات السابقة مع تحقيق عدة عوامل تساعد على تطبيق أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف ويتحقق ذلك المنهج من خلال جمع بيانات عينة الدراسة واجراء الاختبارات الإحصائية على متغيرات تقلبات سعر الصرف والأداء المالي.

سابعاً: فروض البحث:

في ضوء عرض مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، وفي إطار عرض الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فروض البحث كما يلي:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على مؤشر العائد على الأصول بالبنوك التجارية.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم بالبنوك التجارية محل الدراسة.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على تغيرات أسعار الفائدة بالبنوك التجارية.

ثامناً: حدود البحث:

- 1- الحدود الزمنية: تم الاعتماد على سلسلة زمنية مدتها ٥ سنوات (من سنة ٢٠١٩ إلى سنة ٢٠٢٣) بما يخدم متغيرات البحث.
- 2- الحدود المكانية: اقتصر البحث على البنوك المصرية والتي يبلغ عددها تسعة بنوك مقسمة حسب الملكية (٣ قطاع عام - ٣ قطاع خاص - ٣ فروع أجنبية).

تاسعاً: مجتمع وعينة البحث:

- 1- مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي المصري والذي يبلغ ٣٨ بنك وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين اداء البنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية
علي، هاجر أشرف؛ عبدالرحيم، فداء محمد

2- عينة البحث: تم التطبيق على مجموعة من البنوك التجارية المصرية والتي يبلغ عددها تسعة بنوك (3 قطاع عام - 3 قطاع خاص - 3 فروع أجنبية) كما يوضحها الجدول التالي:

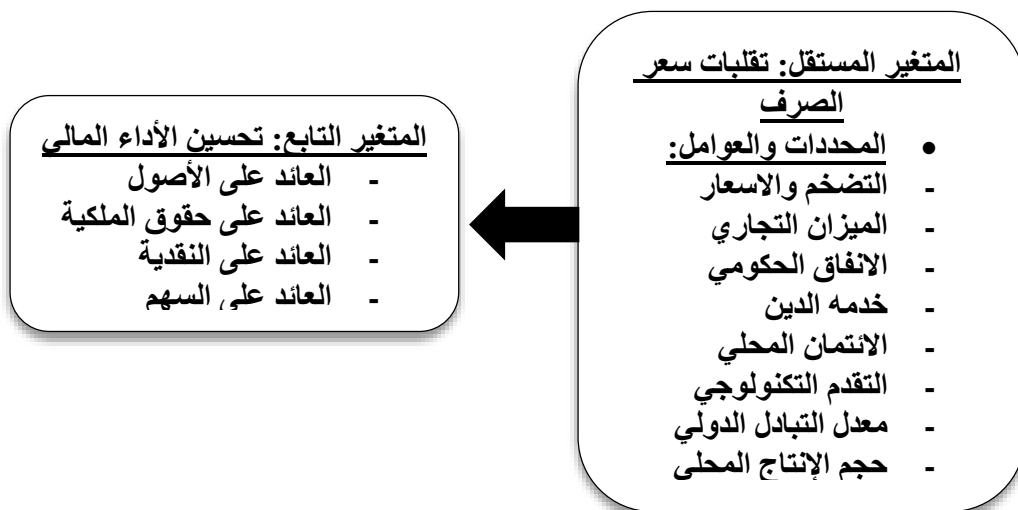
جدول رقم (1)
بيان بالبنوك محل الدراسة

م	القطاع	البنوك محل الدراسة	رأس مال البنك
١	حكومي	البنك الأهلي المصري	٥٠ مليار جنيه
		بنك مصر	١٥ مليار جنيه
		بنك القاهرة	٥,٢٥ مليار جنيه مصري
٢	خاص	(CIB البنك التجاري الدولي)	١٤,٧٧٦ مليار جنيه
		(ai BANK بنك الاستثمار العربي)	٥ مليار جنيه مصري
		بنك قناة السويس	٢,٢ مليار جنيه مصري
٣	فروع أجنبية	بنك الإسكندرية	١١,١٥ مليار جنيه مصري
		(HSBC) إنتش إس بي سي مصر	٢,٠٧٨ مليار جنيه مصري
		بنك عودة	٣٤٧ مليون جنيه مصري

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بعض المصادر المتعلقة بالبنوك.

عاشراً: متغيرات البحث:

يوضح الشكل التالي متغيرات الدراسة:



أثر التقييم المحاسبي لتقلبات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية
علي، هاجر أشرف؛ عبدالرحيم، فداء محمد

وتتمثل مؤشرات قياس متغيرات البحث:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة (حسين، ٢٠٢١؛ والي، ٢٠٢١) يمكن استخلاص مؤشرات قياس متغيرات البحث وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

مؤشرات القياس	المتغيرات	الرمز
المتغير المستقل:		X
يمكن قياسه من خلال: مقدار الفرق بين أرباح أو خسائر سعر الصرف عن عاميين متتالين مقسوماً على أسعار الصرف في السنة الأقل.	تقلبات سعر الصرف:	
المتغير التابع:		Y
يتم قياسه من خلال: - معدل العائد على الأصول (ROA): صافي الربح بعد الضرائب/ اجمالي الأصول. - معدلات التضخم: باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) حيث (CPI في الفترة الحالية - CPI في الفترة السابقة) / CPI في الفترة السابقة) * 100. - معدلات اسعار الفائدة: معدل الفائدة على السند طويل الاجل (سندات الخزانة) - معدل العائد على السند قصير الاجل (سندات الخزانة لمدة عام واحد).	أداء البنوك التجارية:	

المصدر: إعداد الباحثان.

حادي عشر: خطة البحث:

سعيًا نحو تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه يمكن تناول خطه البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الأطار العام للبحث.
- القسم الثاني: محددات وعوامل التغيرات في أسعار الصرف.
- القسم الثالث: النماذج الكمية والنوعية لتقييم التغيرات في أسعار الصرف.
- القسم الرابع: انعكاسات التقييم لتغيرات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية.
- القسم الخامس: الدراسة التطبيقية.
- القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.
- المراجع.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي تمام البحث:

القسم الثاني: محددات وعوامل التغيرات في أسعار الصرف:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعاً لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما أدى إلى

اللجوء بمجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية بين الشركات (حنان، ٢٠١٦).

وهناك ثلاث طرق لتسعير العملات:

- **التسعير المباشر:** يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
- **التسعير غير المباشر:** يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير، وتجدر الإشارة إلى أن التسعير المباشر هو مقبول التسعير غير المباشر، كما ان هذا الأخير هو الأكثر اعتمادا في تسعير العملات في مختلف الساحات المالية العالمية.
- **التسعير المتقاطع:** لو أن مستثمرا أمريكياً يرغب في شراء جنيهات إسترلينية مثلا فحتى يتعرف على عدد الجنيهات الإسترليني التي يمكن الحصول عليها في مقابل الجنيهات المصرية، لا بد وان تكون ذلك من خلال الدولار (البهلول، ٢٠٢٣).

أولاً: محددات التغيرات في أسعار الصرف:

1- **التضخم:** التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية. وهذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها المحلية، وايضا تؤثر على أسعار السلع المصدرة وهو الأمر الذي يقلل من قدرتها على المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة في مرحلة تزايد، وذلك يؤثر بالسلب على حركة الحساب الجاري وايضا ميزن المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف (Adil, 2023).

2- **أسعار الصرف:** معدلات الفائدة: أن أسعار الفائدة المحلية يجب إن تتعادل مع اسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع لسعر الصرف، وان للطلب على عملة بلد نوعين الرغبة في شراء المنتجات الأمريكية، والرغبة في شراء السندات ذات القيمة الدولارية مثل سندات الحكومة الأمريكية والسندات التي تصدرها الشركات الأمريكية، فعندما تصبح السندات الولايات أكثر جاذبية فان الطلب على الدولار يزداد وبالتالي يرتفع سعر صرف الدولار، الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية والأجنبية إنما تتوقف على الفرق في سعر صرف الفائدة والذي هو عبارة عن متوسط اسعار الفائدة في الولايات المتحدة مطروحا منه متوسط أسعار الفائدة الأجنبية فعندما يرتفع سعر الفائدة في أمريكا مع ثباتها في الدول الأخرى فان الفرق بين اسعار الفائدة يزداد وبالتالي فان سعر صرف الدولار يرتفع (Pablo, 2023).

3- الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

١/٣ - **الميزان التجاري:** هو فارق بين قيمة السلع والخدمات التي يصدرها بلد ما والتي يستوردها خلال فترة زمنية محددة، ويعكس حجم التجارة الخارجية للبلد واتجاهاتها التجارية مع العالم، ويشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فعندما تزداد قيمة الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حصل على فائضاً، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعتبر هذا أحد محددات سعر الصرف، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدراً أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، حيث ان GIC يمثل كل من استهلاك الاستثمار والإنفاق الحكومي على التوالي، كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر صرف بلد ما، فعند الزيادة بالنسبة للعملات الأجنبية تصبح الصادرات أعلى مقومة بالعملات الأجنبية مما يزيد معه انخفاض في مقدار الصادرات وفي نفس الوقت فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات (Kim, Huong Le, 2024).

٢/٣- ميزان المدفوعات: عندما تحقق الدولة فائضاً هاماً في معاملاتها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو الزيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تزداد قيمتها مقابل العملات الأجنبية، الزيادة ينتج عنها زياده في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يؤدي الى ضعف في قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم ينخفض الفائض في ميزان مدفعاتها تدريجياً ومن ناحية أخرى، عندما تحقق الدولة عجزاً هاماً في معاملاتها الخارجية فإن المعاملات السابقة نفسها تعمل باتجاه عكسي، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية، فينخفض الطلب على هذه العملة وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى، مما يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ومن ثم يتخطى هذا العجز تدريجياً، وهكذا يمكن لمرونة أسعار الصرف أن تساعد في معالجة معظم الاختلافات في موازين المدفوعات (العجز أو الفائض)، وهذا ما تقدم من بعض الاقتصاديين بان مرونة أسعار الصرف أفضل بديل لحركات دخول وخروج الذهب في ظل النظام الذهبي النقدي، والتي كان لها آثار تعديلية على موازين مدفوعات الدول التي اتبعت النظام الذهبي وبالتالي في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فإن انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى التخفيض من هذا العجز أو معالجته نهائياً، ويحدث عكس ذلك عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، فإن ارتفاع سعر صرف عملة الدولة يمكن أن يؤدي إلى معالجة هذا الفائض (Dissanayaka, 2023).

4- سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية: إن زيادة عرض النقود في بلد ما تؤثر على تحديد سعر الصرف، من خلال الزيادة في مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات، مما يجعلها غير قادر على منافسة نظيرتها في الدول الأخرى، وبالتالي ينخفض عليها الطلب عند إقبال المقيمين على الشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وإن علاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج، فعندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود، فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات وبالتالي تزداد قيمة عملة الدولة، وهناك أيضاً عامل آخر يؤدي إلى رفع قيمة العملة وهو اتباع سياسة نقدية محددة عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود الحقيقية المعروضة (Alipannah, David kiss, 2023).

ثانياً: عوامل التغيرات في أسعار الصرف:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية سوف نتطرق إليها بالتفصيل وعوامل أساسية سوف نكتفي بذكرها فقط:

1- العوامل الفنية: من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة ما يلي:
١/١- ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق معلومات معينة تختلف عن تجاوب سوق العملات المعلومات أخرى فالمعلومات السلبية تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومات قد لا يكون متناسقاً فكل متعامل يقوم بتحليل المعلومات من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر (Javangwe, Takawira, 2022).

٢/١- خبرة المتعاملين ووضعياتهم: إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار كما إن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالوضعيات التي يتخذها المتعاملون أو بالوضعيات التي يرغبون باتخاذها (عبدالرحمن، نسرين، ٢٠٢٠).

٣/١- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: إن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات وكذلك الحاجة إلى السيولة تؤثر على معطيات العرض والطلب لهذه العملة (Yudha, et, al, 2023).

٤/١- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التوزيع في العمليات: فكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر ارتفع الطلب عليها وبالتالي فإن سعرها يتجه إلى الارتفاع كذلك فإن التنوع في عدد العمليات المطلوبة في اكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها يؤثر على أسعار العملات (أبو عميرة، ٢٠٢٠).

٥/١- التغيرات في أسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يتوقعه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها كما إن الزيادة في أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها (عبدالله، ٢٠٢٢).

٢ - العوامل الأساسية (العوامل الاقتصادية):

تتمثل هذه العوامل في العديد من حسابات ميزان المدفوعات الخارجية للبلد مصدر العملة حيث يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف إلى جانب كمية النقود وأسعار الفائدة والتضخم والتي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقنياته، وتتأثر بدورها بالسياسات النقدية والمالية المتبعة في ذلك البلد.

١/٢- ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويؤثر على سعر الصرف من خلال مختلف بنوده ونذكر من أهمها:

● **الاستيراد والتصدير:** عندما يتم تصدير سلع لخارج بلد ما فإن قيمة هذه الصادرات التي تدفع للمصدر بعملة أجنبية وعند قيام المصدر ببيع تلك العملة مقابل العملة الوطنية فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها وفي حالة استلام المصدر لقيمة صادراته لعملته الوطنية فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية للمصدر لا بد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية، وبذلك يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها ويحدث العكس تماما في حالة الاستيراد أي أنه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى التحسن في ميزان المدفوعات (Djaló, et, al, 2023).

● **النفقات السياحية:** تكون عادة نفقات السياح الأجانب في بلد ما بعملة الوطنية لذلك البلد وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال عليهم ببيع عملة أجنبية ليحصلوا على العملة الوطنية بدوره سيزيد الطلب على العملة الوطنية وسيرفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية، ومن ناحية أخرى فإن التدفقات السياحية التي ينفقها مواطني بلد ما في زيارتهم للخارج تلزمهم العملات الخاصة بالبلدان التي يذرونها وهذا يؤدي إلى زيادة عرض عملتهم الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها (عبدالرحمن، نسرين، ٢٠٢٠).

• **أرباح الاستثمارات:** عندما ترتفع الأرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما ويرغبون بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم فإن عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية ويحدث العكس عندما يحقق الغير مقيمين أرباحاً في بلد ما يرغبون في إخراجها فهذا يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها في الأسواق العالمية حوالات المغتربين، وتشمل الحوالات التي ترد إلى بلد ما من المقيمين الذين يعملون في الخارج أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابه لها والتي تكون في جانب الدائن والحوالات الصادرة والتي تكون في الجانب المدين من الحساب المساعدات الخارجية، وتشمل المبالغ التي ترد إلى بلد ما من الخارج دون مقابل وتقسّم إلى مساعدات خاصة ودولية ومساعدات حكومية، ومثل هذه المساعدات ترد بالعملة الأجنبية وحيث تحول إلى العملة الوطنية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية ورفع سعرها ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى (Huawei, 2022).

٢/٢- الدخل وسعر الصرف: يعتبر الدخل من العوامل الهامة التي تؤثر في سعر الصرف، وإيضاً تؤثر بتجاهين هما إن حدوث التغيير في الناتج المحلي الإجمالي قد يدفع إلى تغيير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والانخفاض فعند الزيادة سينتفع الحساب الجاري دافعاً الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعها وهذا هو التأثير الرئيسي مع افتراض حرية حركة رأس المال فإن ارتفاع تدفق الرأسمالي تؤدي إلى ارتفاع في الدخل النقدية في الدول المستقبلية له مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الواردات من البلد المصدر له وفي ذات الوقت يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخل النقدية للبلد المصدر له والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الواردات نتيجة الحالتين أي الارتفاع في الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأسمال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأسمال طويل الأجل الناجم عن تدفق رأسمالي الخارج مؤدياً إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها (Pablo, 2023).

٣/٢- كمية النقود: إن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة السلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك الزيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما ينجم عنها ارتفاع في أسعار الصرف العملات الأجنبية (Udiyana, 2023).

٤/٢- سعر الفائدة: تؤثر عوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الاسمي الداخلي يتوقف على مستوى السيولة في الاقتصاد التضخم الداخلي المتوقع أسعار الفائدة الخارجية، المعدل المتوقع للتغيير في سعر الصرف مع أي محاوله للمخاطرة فإذا كان الاقتصاد يميل إلى الانفتاح في الجانب المالي فإن أسعار الفائدة الداخلية سوف تتأثر بأسعار الفائدة العالمية وانخفاض المتوقع في سعر الصرف أكثر مما تتأثر بعوامل داخلية، أما إذا كان الاقتصاد يميل إلى إن يكون مغلقاً فإن العوامل المتعلقة بالسيولة الداخلية والتضخم المحلي المتوقع ستكون هي المسيطرة (Ibeto, et, al, 2023).

٥/٢- التضخم المحلي والعالمي: تأتي العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من عدة قنوات أهمها القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تؤكد على انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابلة العملات الأخرى بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار قناة خفض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة

المحلية وفي الحياة العملية غالباً ما تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات ، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة لعملة تلك الدول تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات على إن النتيجة النهائية لتخفيض عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة الطلب والعرض لصادراته و وارداته (Mangara, 2023).

القسم الثالث: النماذج الكمية والنوعية لتقييم التغيرات لسعر الصرف

هناك مجموعة واسعة من تقنيات التنبؤ المتاحة. وهي تتراوح من التقنيات النوعية غير الرسمية نسبياً إلى التقنيات الكمية المتطورة للغاية. بشكل عام، يستخدم المتنبئون مجموعة متنوعة من التقنيات، مع إدراك أن أداء البعض أفضل من البعض الآخر اعتماداً على طبيعة المصدر (Rashed Ra, 2023).
أولاً: النماذج النوعية: أساليب التنبؤ النوعي تعتمد أساليب التنبؤ النوعي على الأحكام المتعلقة بالمستقبل، غالباً ما يشار إلى هذه التقنيات على أنها مناهج حكمية أو غير استقرائية. بالإضافة إلى اعتمادها الصغير نسبياً على الأرقام، فإن هذه التقنيات في كثير من الأحيان لا توفر مواصفات صارمة للافتراضات الأساسية، تميل هذه الأساليب إلى العمل بشكل أفضل عندما تتغير الظروف الخلفية بسرعة، عندما تكون الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الإدارية في حالة تغير مستمر، قد لا تتمكن الأساليب الكمية من النقاط معلومات مهمة حول العوامل التي من المحتمل أن تغير الأنماط التاريخية.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity – PPP): يعود الفضل في

المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن ٢٠م وتنتطق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، بمعنى آخر تشير هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل (Vo D, et Al, 2023).

- حيث تفترض هذه النظرية الفروق الضريبية وإهمال نفقة المعاملات والقيود على التجارة، وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجار فيها يجب أن يكون لها نفس السعر في الدولتين وذلك بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة

- ولقد تم اختيار هذه النظرية فتنبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية (Huang, 2023).

2- نظرية تعادل سعر الفائدة (Interest Rate Parity – IRP): تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار

الفروقات في مستويات الفائدة المحلية والأجنبية وكذلك التغيرات في سعر الصرف المباشر والأجل، فحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في

الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال بمعدل فائدة أعلى من ذلك السائد في السوق المحلي لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف المباشر وسعر الصرف الأجل، كما أنها تُستخدم لتتوقع التغيرات في سعر الصرف وذلك بناءً على الفروق في أسعار الفائدة (Adeneye, 2021).

3- نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة): تعتبر هذه النظرية أن سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها وبذلك تشكل عجوزات وفوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العملات المختلفة. ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية نتيجة زيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة نتيجة زيادة الواردات ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية (Saleh K. 2022).

وبذلك تركز هذه النظرية على الأسس التالية:

- يعد وضع ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية
- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد أي سعر آخر وفقاً لقوى العرض والطلب.
- إن ميزان المدفوعات هو متغير مستقل وأن سعر الصرف هو متغير تابع (Saleh K. 2022).

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية ما يلي:

- هناك تأثير متبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال تأثير كل من الواردات والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، كذلك فرغ القيمة الخارجية للعملة أو تخفيضها يؤثر بشكل واضح في الواردات والصادرات (Oriavwote V, 2022).

ثانياً: النماذج الكمية:

الأساليب الكمية تعتمد على البيانات العددية، توضح الأساليب الكمية أيضاً الافتراضات والإجراءات المستخدمة لتوليد التنبؤات، وأخيراً ستخصص الأساليب الكمية عموماً هامش خطأ للتنبؤات، مما يوفر إشارة إلى درجة عدم اليقين المرتبطة بالتقديرات، وهناك نوعان عامان من أساليب التنبؤ الكمي.

- الأول هو نهج السلاسل الزمنية الذي يتكون من عدد كبير من التقنيات التي تستخدم بشكل عام الاتجاهات السابقة لتوقع المستقبل.

- أما النهج العام الثاني، في حين لا يزال يتضمن بيانات السلاسل الزمنية، فهو يبني نماذج سببية تستخدم المتغيرات المفترضة للتأثير على مستوى قيمة معينة.

● **السلسلة الزمنية:** هي سلسلة من الملاحظات التي يتم ترتيبها في الزمان (أو المكان)، إذا كانت الملاحظات على بعض الظواهر على مر الزمن، فمن المنطقي عرض البيانات بالترتيب الذي ظهرت به، خاصة وأن الملاحظات المتعاقبة من المحتمل أن تعتمد على بعضها البعض (Saidi L, 2021).

● **التنبؤ بالسلسلة الزمنية:** يمكن تمثيل السلسلة الزمنية كمنحنى يتطور مع مرور الوقت، إن التنبؤ بالسلاسل الزمنية يعني أننا نقوم بتمديد القيم التاريخية إلى المستقبل حيث لا تتوفر القياسات بعد، هناك بعض التفاصيل الدقيقة في تعريف توقعات السلاسل الزمنية (Akhtar S. Et Al, 2022).

وهناك عدد كبير من أساليب السلاسل الزمنية المستخدمة في التنبؤ:

1- نموذج الانحدار: تحليل الانحدار هو طريقة بسيطة من الناحية النظرية لدراسة العلاقات الوظيفية بين المتغيرات.

نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة " Distributed Lag Autoregressive

ARDL: وتستخدم هذه الطريقة لاختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. وتتميز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بالعديد من المزايا منها: يمكن إجراؤها بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها سواء كان التكامل من الدرجة الصفرية (0) أو من الدرجة الأولى (1)، أو متكاملتين من درجات مختلفة على ألا يكون التكامل من الدرجة الثانية (2). كما يمكن استخدام هذه الطريقة في حالة العينات الصغيرة وتعطي نتائج ومقدرات ذات كفاءة (عبد الباري، 2024).

2- نموذج ARIMA: هي نماذج رياضية تستخدم للتنبؤ، ARIMA هو اختصار للمتوسط التلقائي والمتكامل والمتحرك، تصف كل عبارة من هذه العبارات جزءاً مختلفاً من النموذج الرياضي.

يعتمد منهج ARIMA في التنبؤ على الأفكار التالية:

- تعتمد التوقعات على الوظائف الخطية لملاحظات العينة.

- الهدف هو إيجاد أبسط النماذج التي تقدم وصفاً مناسباً للبيانات المرصودة.

تحتوي كل عملية من عمليات ARIMA على ثلاثة أجزاء، جزء الانحدار الذاتي (AR)، والجزء المتكامل (I)، وجزء المتوسط المتحرك (MA). لقد كانت عمليات ARIMA طريقة شائعة للتنبؤ لأنها تحتوي على بنية رياضية متطورة يمكن من خلالها حساب ميزات النموذج المختلفة مثل فترات التنبؤ. تعد هذه سمة مهمة جداً للتنبؤ لأنها تتيح قياس كمية عدم اليقين المتوقع Escudero (P, et al, 2021).

3- نموذج (GARCH): وتعتبر من أفضل النماذج التي تقيس هذه التباينات في السلاسل الزمنية

المالية هي نماذج (GARCH) لأن الاتجاه الحديث لدي المستثمرين لا ينصب فقط على دراسة التنبؤ بالعوائد المتوقعة من الاسهم والسندات في أسواق المال وإنما يهتمون أيضاً بعنصر المخاطرة وعدم التأكد، ولدراسة عدم التأكد نحن بحاجة الي نماذج خاصة تتعامل مع تقلب قيم الأسهم عبر سلسلة زمنية أو ما يمكن أن نطلق عليه بتباين السلسلة، ولو أخذنا أي سلسلة لاحد الاسهم في أسواق المال لوجدنا ان هناك تقلب عالي وأحياناً تقلب منخفض عبر الفترات المختلفة للسلسلة وهذا يعني أن القيم المتوقعة لحد الخطأ العشوائي ستكون أكبر أو أقل عبر الفترات المختلفة، وفترات التقلب في العرف المالي تعني فترات المخاطرة أو عدم التأكد، ومعروف في التحليل المالي أن فترات المخاطرة وهي التقلب الكبير أو التباين الكبير تتركز في فترات معينة ويعقبها فترات أقل تقلباً (Adeneye, 2021).

القسم الرابع: انعكاسات التقييم لمخاطر تغيرات سعر الصرف على تحسين أداء البنوك التجارية

تؤثر تقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاث قنوات:

1. من خلال أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، ويؤثر تقلب سعر الصرف على الأسعار المحلية بشكل مباشر.
2. من خلال أسعار السلع الوسيطة المستوردة، ويؤثر تقلب سعر الصرف على تكلفة إنتاج السلع المنتجة محلياً.
3. من خلال أسعار السلع المحلية المسعرة بالعملة الأجنبية (جاتوبو، ٢٠١٣). وبما أن الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية هي التوسط بين جانب العرض وجانب الطلب من العملة الأجنبية، فإن أي قيود على كيفية ممارسة البنوك التجارية لأعمالها من شأنها أن تؤثر على أدائها المالي. يمكن أن تولد التقلبات في أسعار صرف العملات مكاسب أو خسائر كبيرة، وقد يؤدي إدخالها في قائمة الدخل إلى إنتاج انطباع مشوه عما يحدث للمؤسسة المالية المعنية (واتكينز، ٢٠١٤)، وأنه كلما زادت مشاركة الشركة في التجارة الدولية، زاد تعرضها المحاسبي، وما لم تقم الشركة بالتحوط من هذه المخاطر، فإنها تواجه مكاسب أو خسائر مالية من المعاملات وترجمة الأنشطة الأجنبية، وهناك بُعد فريد آخر للتعرض لسعر الصرف وهو المشروعات التي تمولها الجهات المانحة الأجنبية حيث تؤثر مكاسب/خسائر صرف العملات الأجنبية غير المحققة وفقاً لـ (Gatobu 2013) على صافي دخل الشركات متعددة الجنسيات كما تم إدراجها في بيان الدخل أو احتياطات حقوق المساهمين. وتؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على واردات الشركات والحسابات الدائنة ومبيعات التصدير والذمم المدينة، مع التأثير الصافي على صافي دخل الشركات متعددة الجنسيات من خلال قائمة الدخل أو احتياطات حقوق المساهمين.

بشكل عام، تدعم النظرية الاقتصادية وجود علاقة بين الأداء المالي بالبنوك التجارية وحركات سعر الصرف، تشير النظرية إلى أن التغيرات في سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى تحول في أسعار الأسهم، بشكل مباشر، كما ان اعتماد نظام سعر الصرف العائم، والعمولة السريعة للاقتصادات الوطنية، ومحاولات الشركات المدرجة للبحث عن فرص الاستثمار والأسواق خارج حدودها المباشرة، هي الأسباب التي أدت إلى زيادة تعرض البنوك التجارية والشركات لمخاطر صرف العملات الأجنبية في الآونة الأخيرة، وتؤثر تحركات أسعار الصرف على كل من أسعار السلع التامة الصنع المستوردة وتكاليف المدخلات المستوردة، مما يؤثر بشكل غير مباشر على البنوك التجارية والشركات التي تتنافس معها قد تؤثر أسعار الصرف على البنوك التجارية من خلال مجموعة متنوعة من نماذج العمليات التجارية، قد تنتج البنوك التجارية في الداخل للأسهم والائتمانيات البنكية، وقد تتعامل البنوك التجارية بمكونات مستوردة ومحلية، وقد تصدر البنوك التجارية نفس الخدمة أو خدمة مختلفة في الداخل، ويجب أن يكون نموذج البنك واسعاً بما يكفي لاستيعاب كل هذه القنوات (Grambovas and McLeay, 2006).

تنشأ التعرضات للعملات الأجنبية عندما يكون لدى البنوك دخل أو نفقات أو أصل أو التزام بعملة أخرى غير عملة الميزانية العمومية، في الواقع يمكن أن تنشأ التعرضات حتى بالنسبة للبنوك التي ليس لديها دخل أو نفقات أو أصول أو التزامات بعملة مختلفة عن عملة الميزانية العمومية، عندما يكون هناك شرط سائد حيث تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية عندما يكون لدى البنك دخل أو نفقات أو التزامات أصول بعملة أخرى غير عملة الميزانية العمومية، عندما تكون هناك حالة سائدة حيث تصبح أسعار

الصرف متقلبة للغاية، فإن تحركات سعر الصرف تؤدي إلى زعزعة استقرار التدفقات النقدية للبنك بشكل كبير، إن زعزعة استقرار التدفقات النقدية التي تؤثر على ربحية الأعمال هي المخاطر الناجمة عن التعرض للعملة الأجنبية.

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية

استهدف البحث تحديد آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، استكشف هذا البحث آثار معدلات التضخم وانتشار أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي وحجم البنوك على أداء البنوك التجارية في مصر من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، ويعرض هذا القسم الأساليب التي استخدمها البحث لتحقيق أهدافه، ويعرض تصميم البحث والعينة والبيانات وجمع البيانات وموثوقية البيانات وصلاحياتها وتحليل البيانات حيث تتم مناقشة النموذج.

أولاً: تصميم البحث: اعتمد البحث على التصميم الوصفي باعتباره أكثر ملاءمة لأن الدراسة سعت إلى آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، وتم تصميم البحث على النحو التالي:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف المجتمع المستهدف من البنوك التجارية البالغ عددها ٣٨ بنك من البنوك العاملة في مصر، وبالنسبة لهذه الدراسة، تم تضمين عينة من هذه البنوك البالغ عددها ٩ بنوك وكان من السهل الوصول إلى البيانات من البنك المركزي المصري، كما يوضحها جدول رقم (١) كالتالي:

م	القطاع	البنوك محل الدراسة	رأس مال البنك
١	حكومي	البنك الأهلي المصري	٥٠ مليار جنيه
		بنك مصر	١٥ مليار جنيه
		بنك القاهرة	٥,٢٥ مليار جنيه مصري
٢	خاص	البنك التجاري الدولي (CIB)	١٤,٧٧٦ مليار جنيه
		بنك الاستثمار العربي (ai BANK)	٥ مليار جنيه مصري
		بنك قناة السويس	٢,٢ مليار جنيه مصري
٣	فروع أجنبية	بنك الإسكندرية	١١,١٥ مليار جنيه مصري
		(HSBC) إتش إس بي سي مصر	٢,٠٧٨ مليار جنيه مصري
		بنك عودة	٣٤٧ مليون جنيه مصري

2- أسلوب جمع البيانات:

استخدمت هذه الدراسة البيانات الثانوية التي تم جمعها من البيانات المالية الموحدة للبنوك وكذلك من خلال موقع البنك المركزي المصري، وتضمنت البيانات الثانوية التي تم تقييمها العائد على الأصول لجميع البنوك كما في نهاية عام ٢٠٢٣ لمدة خمس سنوات بدءاً من عام ٢٠١٩ عندما بدأ سعر الصرف بالتقلب، وقد تم جمع البيانات حول تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

3- النموذج التحليلي المستخدم:

لتتعرف على آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، أجرى الباحثين تحليل الانحدار المتعدد باستخدام النموذج التحليلي التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \epsilon$$

Y = ربحية البنوك (العائد على الأصول).

β_0 = ثابت (تقاطع y).

X_1 = تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (الانحراف المعياري لـ التغيرات مقابل الدولار الأمريكي).

X_2 = هامش سعر الفائدة (أسعار الإقراض - سعر الفائدة على الودائع).

X_3 = التضخم (مؤشر أسعار المستهلك).

X_4 = حجم البنك (السجل الطبيعي لإجمالي الأصول).

ϵ = الخطأ المعياري.

ثانياً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث: يمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث كما يوضحها الجدول التالي رقم (٣):

الجدول رقم (٣) الإحصائيات الوصفية

المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العائد على الأصول	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٠٥٢١	٠,٠٢١٤
معدلات التضخم	٣,٠١	٢١,١١	١١,٢٤٠١	٦,١٧٨٠
تغيرات أسعار الفائدة	٩,٢٧	١٧,٢٥	٧,٢٥١١	٣,٢٤١٧
تغيرات سعر الصرف	٠,٢١	٠,٢٣	٠,١١٠	٠,١١٢٤
الحجم البنك	١٠,٢٤	٢٣,٧١	٨,٦٧١٠	١,٢٤٧٠٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي:

خلال فترة الدراسة يتضح من الجدول السابق رقم (٣)، كان الحد الأدنى للعائد على الأصول ٠,٠٢، والحد الأقصى ٠,٠٩، وكان متوسط العوائد ٠,٠٥٢١ مع انحراف معياري قدره ٠,٠٢١٤، وكان الحد الأدنى لمعدلات التضخم ٣,٠١ مع ٢١,١١ كحد أقصى، وكان متوسط المعدل ١١,٢٤٠١، كشفت قيمة الانحراف المعياري العالية البالغة ٦,١٧٨٠ أن معدلات التضخم في مصر قد زادت وتنوعت بالفعل على مر السنين، وكان هامش سعر الفائدة لا يقل عن ٩,٢٧ والحد الأقصى ١٧,٢٥، وكشف هذا عن أن الهامش في الفرق بين أسعار الفائدة على الودائع والإقراض كان يتزايد بمرور الوقت، كانت تقلبات أسعار الصرف هي القيمة الدنيا (صفر) بينما كان الحد الأقصى لفرق التقلب ٠,٢٣، وكان المتوسط ٠,١١٠ مع انحراف معياري ضئيل قدره ٠,١١٢٤، بلغ حجم البنك الذي تم قياسه باللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول ١٠,٢٤ حدًا أدنى و ٢٣,٧١ حدًا أقصى، وبلغ المتوسط الحسابي ٨,٦٧١٠ بانحراف معياري قدره ١,٢٤٧٠٧، مما يعني حدوث قفزة كبيرة في إجمالي الأصول المملوكة للبنوك التجارية خلال فترة الدراسة، ولوحظ أن سعر صرف الجنية المصري قد ارتفع بالفعل بمرور الوقت، وبالتالي التقلبات العالية، ولذلك كان سعر الصرف متقلبًا طوال فترة الدراسة بأكملها وأظهر بشكل عام اتجاهًا للانخفاض والتقلب، مما يعني ضمناً أن القدرة التنافسية الدولية للبلاد قد تدهورت بشكل عام خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات البحث: ومن أجل اختبار أهمية العلاقة بين آثار تقلبات أسعار الصرف والأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، أجرت الدراسة تحليل التباين (ANOVA)، عند استخراج إحصائيات ANOVA، نظر الباحثين إلى قيم F المحسوبة، تم اختبار الدراسة على مستوى ثقة ٩٥% ومستوى معنوية ٥%، إذا كان الرقم المحسوب "F" أقل من القيمة الحرجة المحددة ١,٩، فإن الاستنتاج كان أن النموذج كان مهماً في تفسير العلاقة.
كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤) نتائج مصفوفة الارتباط بشأن متغيرات البحث

المتغيرات	المعاملات	العائد على الأصول	معدلات التضخم	انتشار أسعار الفائدة	سعر الصرف	حجم البنك
العائد على الأصول	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	١				
معدلات التضخم	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	٠,٠٢٣-	١			
		,٧٢٣				
انتشار أسعار الفائدة	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	٠,٠٢١-	٠,٩٥-	١		
		,٧٥١	٠,١٦٥			
تغيرات سعر الصرف	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	٠,١٤١-	٠,١٤٧-	٠,٢١-	١	
		٠,٠١٠	٠,٤٢٩	٠,٤٩٤		
حجم البنك	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	٠,٠٠٥	٠,٤٥١	٠,٣٦١	٠,٢٩٣-	١
		٠,٦٩١	٠,٧٥٢	٠,٠١١	٠,١٤	

Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

كان لمعدلات التضخم والعوائد على الأصول علاقة سلبية بمعامل مشترك قدره ٠,٠٢٣- وكانت العلاقة المشتركة أيضاً سلبية بين العوائد على الأصول وانتشار أسعار الفائدة كما يتضح من المعامل المشترك البالغ -٠,٠٢١، وكان لانتشار أسعار الفائدة أيضاً علاقة سلبية مع معدلات التضخم بمعامل مشترك قدره -٠,٠٩٥، وكان لدى أسعار الصرف علاقة مشتركة سلبية ضعيفة مع العوائد على الأصول كما يتضح من معامل العلاقة المشتركة -٠,٢٠١.

كما كان لهذا المعدل علاقة سلبية ضعيفة مع معدلات التضخم كما يتضح من معامل مشترك قدره -٠,١٤١، إلا أن العلاقة المشتركة بين أسعار الصرف وانتشار أسعار الفائدة كانت سلبية كما يتضح من قيمة -٠,١٤٧، وكانت العلاقات المشتركة بين الحجم والعوائد على الأصول ضعيفة بسبب المعامل المشترك الصغير البالغ -٠,٠٢١، وكانت العلاقة بين الحجم ومعدلات التضخم ضعيفة أيضاً، حيث كان معامل الكفاءة للعلاقة المشتركة ٠,٠٠٥. وكانت العلاقة المشتركة بين الحجم وانتشار أسعار الفائدة قوية إلى

حد ما، كما أشار إليها المعامل المشترك البالغ ٠,٤٥١، ومع ذلك، كان لأسعار الصرف وحجمها علاقة مشتركة سلبية كما يتضح من المعامل المشترك البالغ ٠,٣٦١.

وكشفت نتائج العلاقة المتبادلة عن وجود علاقة ضعيفة بين تقلبات أسعار الصرف وعوائد البنوك في فترة الدراسة، كما تبين أن تقلبات أسعار الصرف لها علاقة سلبية بالتغيرات في معدلات التضخم، وتختلف هذه النتائج مع استنتاجات بعض الدراسات السابقة بأن هناك علاقة إيجابية قوية بين الأداء المالي للشركات المتعددة الجنسيات في مصر وتقلب أسعار الصرف، ويعزى ذلك إلى الاختلافات بين عملة التداول وعملة التقارير المالية، ركز البحث على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للبنوك، أظهرت نتائج تحليل العلاقات المتبادلة أن التقلبات في قيمة العملة المحلية كان لها تأثير على الأداء المالي للبنوك المدروسة.

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار بشأن متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (٥)

تحليل الانحدار بشأن أثر تغيرات سعر الصرف على معدل العائد على الأصول

المتغيرات	B	معامل الخطأ	Beta	مستوي الدلالة	الانحراف المعياري
العائد على الأصول	٠,٩٢٤	٠,٠٥١	٠,٩٣٠	٠٠٠.	١١,٣١٧
تغيرات الصرف	٠,٨٨٢	٠,٢٠٩	٠,٦٨٦	٠٠٠.	٤,٢١٨
حجم البنك	٠,٠٩١	٠,٢٧٥	٠,٠٧٤	٠,٧٤٤	٠,٣٣٢

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

بلغت قيمة العائد على الأصول المحسوبة لـ $B = 0.924$ عند مستوى الخطأ ٠,٠٥١، كما بلغت قيمة $Beta = 0.930$ ، وذلك بمستوي دلالة ٠,٠٠٠، وانحراف معياري ١١,٣١٧، وبذلك يمكننا قبول الفرض الأول من فروض البحث، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على مؤشر العائد على الأصول بالبنوك التجارية.

الجدول رقم (٦)

تحليل الانحدار بشأن أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم

المتغيرات	B	معامل الخطأ	Beta	مستوي الدلالة	الانحراف المعياري
معدلات التضخم	٠,٩٤٦	٠,٠٦٢	٠,٩٦٠	٠٠٠.	١٥,٣٧٧
تغيرات الصرف	٠,٨٨٢	٠,٢٠٩	٠,٦٨٦	٠٠٠.	٤,٢١٨
حجم البنك	٠,٠٩١	٠,٢٧٥	٠,٠٧٤	٠,٧٤٤	٠,٣٣٢

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

بلغت قيمة معدلات التضخم المحسوبة لـ $B = 0.946$ عند مستوى الخطأ ٠,٠٦٢، كما بلغت قيمة $Beta = 0.960$ ، وذلك بمستوي دلالة ٠,٠٠٠، وانحراف معياري ١٥,٣٧٧، وبذلك يمكننا قبول الفرض الثاني من فروض البحث، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم بالبنوك التجارية محل الدراسة.

الجدول رقم (٧)

تحليل الانحدار بشأن أثر تغيرات سعر الصرف على أسعار الفائدة

الانحراف المعياري	مستوي الدلالة	Beta	معامل الخطأ	B	المتغيرات
٦,٣٧٣	٠٠٠.	٠,٨١٩	٠,١٣٥	٠,٨٥٨	أسعار الفائدة
٤,٢١٨	٠٠٠.	٠,٦٨٦	٠,٢٠٩	٠,٨٨٢	تغيرات الصرف
٠,٣٣٢	٠,٧٤٤	٠,٠٧٤	٠,٢٧٥	٠,٠٩١	حجم البنك

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

بلغت قيمة انتشار أسعار الفائدة المحسوبة لـ $B = 0.858$ عند مستوى الخطأ 0.135 ، كما بلغت قيمة $Beta = 0.819$ ، وذلك بمستوي دلالة 0.000 ، وانحراف معياري 6.373 ، وبذلك يمكننا قبول الفرض الثالث من فروض البحث، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على تغيرات أسعار الفائدة بالبنوك التجارية محل الدراسة.

القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخلاصة:

استهدف البحث تحديد آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، استكشفت هذه الدراسة آثار معدلات التضخم وانتشار أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي وحجم البنوك على أداء البنوك التجارية في مصر من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين تقلبات أسعار الصرف الأجنبي وأداء البنوك التجارية في مصر في فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن أسعار صرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي مرتفعة للغاية خلال فترة الدراسة، في جوهر الأمر، انخفضت قيمة الجنية المصري مقابل الدولار خلال السنوات الأخيرة، وكان لهذا الانخفاض تأثير سلبي على عوائد البنوك التجارية في مصر، ويخلص الباحثين أيضاً إلى أن إجمالي الأصول المملوكة للبنوك التجارية ومعدلات التضخم كانت تتزايد مع مرور السنين.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فإن الاستنتاجات هي أن معدلات التضخم كانت تتزايد سنوياً خلال فترة البحث بأكملها، إلا أن العلاقة بين التضخم والعوائد على الأصول كانت سلبية وبالتالي أثرت سلباً على الأداء، وكان للفرق في المعدلات، الذي يطلق عليه انتشار أسعار الفائدة، علاقة سلبية مع العوائد على الأصول، وخلص البحث إلى أن أسعار الفائدة، وخاصة أسعار الإقراض، قد تزايدت مع مرور الوقت، في حين كانت نفس الملاحظة ملحوظة في أسعار الفائدة على الودائع من قبل البنوك. وخلص البحث إلى أن انتشار أسعار الفائدة قد تزايد في السنوات الأخيرة بعد أن أصبح الاقتراض باهظ الثمن وبالتالي مربحاً في حين كانت أسعار الفائدة على الودائع ضئيلة جداً، وهذا يُترجم إلى عوائد أعلى للبنوك لأن العملاء يدفعون أكثر ويكسبون أقل عندما يقومون بإيداع الودائع في البنوك.

وخلص هذا البحث إلى أنه يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير كافية لحماية العملة المحلية، وينبغي لها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية، وهذا من شأنه أن يترجم إلى عملة أكثر استقراراً مقابل العملات الدولية، وهذا من شأنه أن يؤدي بالتالي إلى خفض تكاليف الاقتراض وبالتالي جعل القروض في متناول الجميع.

ثانياً: النتائج:

1) تبين وجود علاقة سلبية بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء المالي للبنوك مقاساً بنسبة العائد على الأصول.

- (2) يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على مؤشر العائد على الأصول بالبنوك التجارية.
- (3) يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم بالبنوك التجارية محل الدراسة.
- (4) يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي بشأن تغيرات سعر الصرف على تغيرات أسعار الفائدة بالبنوك التجارية.
- (5) أظهر البحث أن سعر صرف الجنية المصري قد زاد بالفعل مع مرور الوقت، وبالتالي التقلبات العالية مع مرور الوقت، كان سعر الصرف متقلبًا طوال فترة الدراسة بأكملها وأظهر بشكل عام اتجاهًا للانخفاض والتقلب، مما يعني ضمناً أن القدرة التنافسية الدولية للبلاد قد تدهورت بشكل عام خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: التوصيات:

- ومن نتائج البحث، قدم الباحثين التوصيات التالية فيما يتعلق بالسياسة والممارسات في أسواق الصرف الأجنبي:
- (1) يجب على إدارة البنوك في مصر أن تتبنى استراتيجيات التحوط للتخفيف من مخاطر صرف العملات الأجنبية لأنها تؤثر على أداء البنوك في مصر.
 - (2) يجب على البنك المركزي المصري تقديم تدابير احترازية مناسبة لحماية قيمة العملة المحلية، وهذا من شأنه أن يضمن أن القيمة نفسها لا تتقلب كثيراً يوماً بعد يوم.
 - (3) ينبغي على الحكومة المصرية تبسيط البيئة الاقتصادية المباشرة حيث تعمل جميع البنوك التجارية في هذا البلد، ومن شأن هذا الإجراء أن يحد من الفروق في أسعار الفائدة على الودائع والإقراض، ومن شأن استقرار السوق في القطاع المصرفي أن ينظم أسعار الإقراض والودائع، وبالتالي ضمان أن تكون الأسعار موحدة تقريباً في جميع البنوك.
 - (4) يتعين على البنك المركزي المصري تنفيذ سياسات نقدية ومالية فعالة للمساعدة في الحد من العجز الكبير في ميزان المدفوعات.
 - (5) يجب على الحكومة بشكل عام اتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة الدخل القومي للبلاد على أساس الاستثمارات الممولة محلياً.
 - (6) ينبغي أن يقتصر التمويل الدولي على نطاق صغير حتى تكون العملة المحلية قوية في أسواق المال الدولية.
 - (7) تستفيد الصناعة المصرفية في مثل هذه الأوقات نظراً لارتفاع أسعار الفائدة والتضخم. ومع ذلك، يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير للحد من ارتفاع التضخم بأرقام مضاعفة.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

- 1 أبو عميرة، هشام سالم، (٢٠٢٠)، تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة "١٩٦٢-٢٠١٨" باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة "ARDL": دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، مج ٦-١٤، ص ٤٣-٧٦.

- 2 البهلول، محمود عبدالرحمن السيد، (٢٠٢٣)، تقلبات سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار وأثره على الصادرات: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة المنوفية، مج ١٠-٣٤، ص ١٥١-١٠٩.
- 3 حسين، محمود محمد عبدالرحيم، (٢٠٢١)، أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة المنوفية، مج ٥-٤٤، ص ١٢٣-٢٠٥.
- 4 الدنون، أسامة محمد التابعي، (٢٠٢٢)، تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة حالة بنك مصر، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة جامعة قناة السويس، مج ٤-٢٤، ص ٥٤٨-٥٧٨.
- 5 رجب، أيمن أحمد، (٢٠٢٠)، أثر تحرير سعر الصرف وأليات التمويل المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية جامعة قناة السويس، مج ١١-٢٤، ص ٤٩٠-٥١٦.
- 6 عبدالباري، مروة سامي مصطفى، (٢٠٢٤)، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: نموذج قياسي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢، المجلة العلمية للبحوث التجارية جامعة المنوفية، مج ١١-١٤، ص ٢٣٩-٢٨٣.
- 7 عبدالله، رانا حسن عبدالوكيل، (٢٠٢٢)، تطور أنظمة سعر الصرف في مصر إشارة خاصة إلى أزمة العملة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مج ٢٤، ص ١٠٩٩-١١١٩.
- 8 عوض، أية عادل محمود، (٢٠٢١)، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، مج ٣٤، ص ٣٧٤-٣٧٠.
- 9 فؤاد، احمد محمد رفعت خميس، (٢٠٢٠)، قياس مرونة أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي على المعدل السنوي للتضخم في مصر ٢٠٠٤-٢٠١٦: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة المنوفية، مج ٧-٤٤، ص ٨٧-١٠٨.
- 10 محمد، شريف فاروق، (٢٠٢٢)، تأثير تقلبات سعر الصرف على عائد الأسهم بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مج ٢٤، ص ٧٨٩-٨١٢.
- 11 محمد، وائل محمد عبدالباري، (٢٠٢٣)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول على الأداء المالي للشركات العاملة بالقطاع في ظل تحرير سعر الصرف: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مج ٤٤، ص ٤٣١-٤٨٠.
- 12 والي، محمد زيدان إبراهيم، (٢٠٢١)، أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع شركات الأدوية المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٣م-٢٠١٨م، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مج ٥-١٤، ص ١-٢٩.

ب – المراجع باللغة الأجنبية:

- 1 Al-Hashimy H, Alabdullah T, Ahmed M, (2022), The Impact of Financial Management Elements and Behavioral Intention on the Financial

- Performance, International Journal of Scientific and Management Research, Computer Information System Department, University of Basrah, Iraq 5 (12), 117-149.
- 2 Alipanah S. Dávid G. (2023) FACTORS DETERMINING THE EXCHANGE RATE VOLATILITY IN EMERGING MARKET ECONOMIES (EMES), Proceedings of FEB Zagreb International Odyssey Conference on Economics and Business, faculty of economic and business, University of Zagreb, 5 (1), 1-13.
 - 3 Ani T, Nezwi U, Abere G, (2024), foreign Exchange Rate Disruptions and Stock Market Performance of Selected Manufacturing Firms Quoted on the Nigerian- an Empirical study, Accountancy, Paul University Awka, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research 12 (4), 1-15.
 - 4 Baker H, Kaddumi T, Nassar M, (2023), impact of financial technology on improvement of banks' financial performance – an Empirical study, Journal of Risk and Financial Management, Faculty of Business, Applied Science Private University ,16 (4), 230.
 - 5 Bosupeng M, Naranpanawa A, (2024), Does exchange rate volatility affect the Impact of appreciation and depreciation on the trade balance? – an Empirical study, Economic Modelling, Department of Accounting, Finance and Economics, Griffith University,130, 106592.
 - 6 Dissanayaka D. Hansani W. Walakumbura S. Amarasena B. (2023) Factors affecting exchange rate variability in sri lanka: An ardl approach, FELICITATION E-VOLUME, Faculty of Management Studies, Sabaragamuwa University of Sri Lanka.
 - 7 Djalo M. Yusuf M. Pudjowati J. (2023), the impact of Foreign Debt on Export and Import Values, the Rupiah Exchange Rate, and the Inflation Rate, Jurnal Ekonomi, Universitas Flores, 12 (01), 1124-1132.
 - 8 EL Sherif (2024), Assessing the Impact of Real Exchange Rate Misalignments on Economic Growth In Arab Countries – an Empirical study,Scientific Journal of Environmental Studies, Faculty of Commerce and business Administration, helwan university, 15(1) 438-485.
 - 9 Elewa M, Mahmoud N, (2023), The impact of inflation and exchange rates on generating power of cash in Egypt (panel data analysis- an Empirical study ,Journal of Accounting Research, Organization and economics, Faculty of Commerce and Business Administration,Helwan University 6 (2), 183-194.

- 10 Houfi M, (2023) The impact of exchange rate changes on the trade balance: Evidence from Saudi Arabia vs her major trading partners- an Empirical study, International Journal of Applied Economics Finance and Accounting, Faculty of Business Administration University of Tabuk, KSA.16 (1), 43-55.
- 11 Hussain S, Hassan G, Bakhsh A (2020) The impact of cash holding, and exchange rate volatility on the firm's financial performance of all manufacturing sector in Pakistan-A field study, International Journal of Psychosocial Rehabilitation, Business in Professional Areas Cultural Studies in social sciences, 24 (7):248-261.
- 12 Ibeto V. Ezenekwe U. Nzeribe G. Okeyika K. (2024), Determinants of Exchange Rate Dynamics in Nigeria, Journal of International Economic Relations and Development Economics, Department of economic, Nnamdi Azikiwe University, 3 (1), 1-17.
- 13 Issac W, (2023), Unbudgeted Exchange Rate Differences in Ghanaian Government Financial Statements: a Financial Accountability Study-an field study ,Available at SSRN 4643139.
- 14 Javangwe K. Takawira O. (2022), Exchange rate movement and stock market performance: An application of the ARDL model, College of Business and Economics (CBE) – University of Johannesburg, Cogent economics & finance 10 (1), 2075520.
- 15 Kanu SI, Nwadibu A. (2020) Exchange rate Volatility and international trade in Nigeria, International Journal of Management Science and Business Administration, 6(5) 56-72.
- 16 Kelmendi V (2024), Impact of Macroeconomic Factors on Bank Financial Performance: A Turkey and Kosovo Comparative Study- an Empirical study, International Journal of Sustainable Development & Planning, 19 (1).
- 17 Kim M. Le T. (2024) Influence Analysis of Real Exchange Rate Fluctuations on Trade Balance Data Using Feature Important Evaluation Methods, Information, Department of Distribution Marketing, Catholic University of Pusan, 15 (3), 156.
- 18 Lushibashi F, Mweshi G (2023), Effects of foreign exchange rate fluctuation on the financial performance of supply chain for the mining companies – Afield study, International Journal of Advances in Engineering and Management (IJAEM), ZCAS University.Lusaka. Zambia, 5(11),16-29.

- 19 Morina F. Hysa E. Ergün U. Panait M. Voica M (2020), The effect of exchange rate volatility on economic growth: Case of the CEE countries- an Empirical study, Journal of Risk and Financial Management, Department of Cybernetics, Economic Informatics, Finance and Accounting, Petroleum-Gas University of Ploiesti, 13 (8), 177
- 20 Odubuasi A, Wilson U, Ifurueze M (2020) Effect of market risks on the financial performance of firms in Nigeria- an Empirical study, European Journal of Accounting, Auditing and Finance research, Student of Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University Igbariam, 8 (6), 28-45.
- 21 Oskooee M. Akhtar P. Ullah S. Majeed M. (2020), Exchange rate risk and uncertainty and trade flows: asymmetric evidence from asia – an Empirical study, Journal of Risk and Financial Management, Department of Economics and the Center for Research on International Economics, the University of Wisconsin-Milwaukee 13 (6), 128.
- 22 Pablo A. Vigonte F. Abante M. (2023), Analysing the Influence of Foreign Exchange Rates and Economic Factors on Balance of Payment Fluctuations in the Philippines (2013-2022), Available at SSRN 4460802, World Citi Colleges - Quezon City.
- 23 Sylvia D, Okereke EJ. (2022), Determinants of Exchange rate in African sub-Saharan Countries. Saudi Journal of Economics and Finance, Available:<https://saudijournals.com>
- 24 Udiyana I, Siptiari N. Utari I. (2023), Inflation, Interest Rates and the Amount of Money Supply, Their Impact on Fluctuations of Rupiah Exchange Rate to the Us Dollar During the Pandemic of Covid-19, Udayana University, Journal Transnational Universal Studies 1 (11), 946-960.
- 25 Umoru D, Akpoviroro O, Effiong S (2023), Causes of Exchange Rate Volatility- an Empirical study, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Edo State University Uzairue, 23 (20), 26-60.
- 26 Yepez C, Dzikpe F. (2022), Accounting for real exchange rates in emerging economies: The role of commodity prices -an Empirical study, International Review of Economics & Finance, Department of Economics, University of Manitoba, 79, 476-492.
- 27 Yudha J. Oktavia R. Desriani N. (2023), The effect of foreign debt, liquidity, firm size, and exchange rate on hedging decision, Journal of Indonesian Economy and Business: JIEB, Faculty of Economics and Business, Universitas Lampung, 38 (2), 133-146.